



بيان

تكريسا لنهج التشاور المتواصل بين وزارة التربية وممثلي المؤسسات التربوية الخاصة، ومواصلة لجلساتي العمل المنعقدتين بإشراف السيد الوزير بتاريخ 05 أوت 2019 و 20 أوت 2019، بين ممثلي وزارة التربية والغرفة الوطنية لأصحاب المؤسسات التربوية الخاصة، حول الإجراء المتعلق بمنع إسناد التراخيص للقيام بساعات تدريس بالمؤسسات التربوية الخاصة بالنسبة إلى كافة المدرسين العاملين بجميع المؤسسات التربوية العمومية بداية من السنة الدراسية 2019-2020، والهادف إلى تنظيم القطاع وتأهيله لضمان جودة أداء المنظومة التربوية وتحبيده عن كل التجاذبات، وإلى معاضدة مجهود الدولة في تمكين الآلاف من حاملي الشهادات العليا من مواطن شغل قارة،

وأمام ما يشهده عدد هام من المؤسسات التربوية الخاصة من سوء تنظيم وتدني مستوى النتائج وتجاوزات إدارية وبيداغوجية وما يشوب القطاع من إخلالات قانونية بلغت حد الاستهتار بقرارات وزارة التربية وبما تم الاتفاق عليه ضمن محضر الجلسة بتاريخ 22-04-2018، إضافة إلى تغليب المصالح الخاصة على مصلحة التلاميذ الفضلى،

وأمام التصريحات اللامسؤولة للبعض، والتي تتعارض مع مسار التشاور الجاري بين الأطراف المعنية منذ ما يناهز السنتين، والتي جاءت مخالفة لفحوى ما تم الاتفاق بشأنه في محضر جلسة يوم 22-04-2018 خاصة في الفقرة 5 منه التي تنص على: "منع المؤسسات التربوية الخاصة من الالتجاء إلى خدمات مدرسي المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي ومدري المرحلة الابتدائية في مقابل إمكانية التكوين للمنتدبين من التعليم الخاص"،

تستغرب وزارة التربية مثل هذه التصريحات المجانية والمجانبة للصواب وبهّمها أن توضح للرأي العام أنّها بصدد التشاور حول الحلول الكفيلة بحماية مصلحة التلاميذ الفضلى وتأمين ظروف تعليم وتعلّم ملائمة لهم وضمان حقوق جميع الأطراف المعنية، وتؤكد الوزارة استعدادها لمرافقة المؤسسات التربوية الخاصة وتأمين التكوين لفائدة العاملين بها، بغية النهوض بمردودية القطاع وبلوغ مراتب الجودة المأمولة منه.

